

عدد خاص

وطن الياسمين



وزارة الإدارة المحلية والبيئة
عدد خاص بمعرض دمشق الدولي ٥٩

معرض دمشق الدولي

59

DAMASCUS
INTERNATIONAL
FAIR

سورية.. نبض الحياة

پاشام نماك الصیف



ومن الأهمية بمكان أن المشاركات الخارجية في فعاليات المعرض تشكل صورة من صور التحدي، وخاصة بعد توقف دام سنين، تعرض البلد خلالها لحرب إرهابية شرسة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

وبالاهتمام المباشر من السيد رئيس مجلس الوزراء والجهاز الحكومي فإن المعرض يشكل نموذجاً لإعادة الإعمار بالتركيز على الشركات الخارجية من الدول الصديقة، والفرق التطوعية والمؤسسات والمبادرات الشبابية المجتمعية والأفكار والنشاطات التي يمكن أن تغني المعرض، وتسهم في تقديم سورية بأجمل وأبهى حلة باسترجاع ذاكرة معرض دمشق الدولي في الخمسينيات والستينيات، اعتماداً على المؤسسات الإعلامية والمواقع الإلكترونية الوطنية والمحلية والعالمية، والعمل على أن تكون دمشق كلها معرضاً، عبر التركيز على الأدوات التي استطاع الشعب العربي السوري من خلالها الصمود والبقاء والمواجهة، وهي عبارة عن أشياء بسيطة ومتواضعة استخدمها، وأثبت أنه صاحب إرادة وقوة فسورية أمام استحقات مهم بعد غياب أكثر من خمس سنوات، حاملاً رسالة سياسية واقتصادية واجتماعية تؤكد أن سورية رغم كل شيء ما زالت تنبض بالحياة، ولا يمكن أن تموت، وستعود مثل طائر الفينيق من تحت الرماد، وأنها انتصرت في حربها ضد الإرهاب، وانطلقت بإعادة الإعمار والبناء بصورة أبهى وأجمل، ليبقى النشيد العربي السوري نشيد الفرحة والنصر.

دمشق: الجنة قد حازت بعض محاسنها، والتاريخ أبدى خشوعاً أمام حروف المجد مجمعة، هي التاريخ ٠٠ العراقية ٠٠ بحجارتها الأزلية، هي إنسانها السرمدي، هي الأبد تجلى على صفحات الوجود، جدران الصمود بوجه الطبيعة وأسواق الحياة من الحميدية إلى الصالحية، ألوان المهج تسطع زخارف منمقة ونبضات الخطى على أرصفة المكان في ذاكرة الخيال، فكان معرض دمشق الدولي ذرة معارض الشرق الأوسط ونافذة الاقتصاد السوري على العالم.

تكمُن أهمية المعرض بأنه تظاهرة اقتصادية وثقافية وسياحية وفنية ورمز اقتصادي يختزل قصة السوريين وتجذّرهم، معرض تميزت به مدينة دمشق عبر سنوات طويلة، وبأنه يتمتع بسمعة محلية وعربية وعالمية، وتحت الرعاية الكريمة للسيد رئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد ستنتقل فعاليات الدورة التاسعة والخمسين لمعرض دمشق الدولي هذا العام كنقطة انطلاق للانتصار الاقتصادي بالتوازي مع الانتصارات العسكرية التي تحقّقها قواتنا المسلحة على كامل الجغرافيا السورية، ولهذا سيكون المعرض متميزاً عن جميع الدورات السابقة، ويحمل مؤشرات ومعاني خاصة عن حضارة سورية وعن قوة الدولة والشعب وتماسكهما في سورية، ويأتي ضمن خطة الحكومة لإعادة تفعيل العملية الإنتاجية والتنموية بكل مكوناتها، ويشكل تحدياً في ظل الظروف الراهنة.



وزارة الإدارة المحلية والبيئة في معرض دمشق الدولي



تشارك وزارة الإدارة المحلية والبيئة في معرض دمشق الدولي من خلال التعريف بدور المدن الصناعية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والمساهمة في التنمية بشكل كبير، إضافة إلى دورها في حماية الصناعات الوطنية من خلال تأمين البيئة المناسبة والأمنه لاستقطاب آلاف المنشآت الصناعية والحرفية إليها، وخاصة من المناطق الساخنة التي تعرضت لأعمال إجرامية من المجموعات الإرهابية المسلحة، فضلاً عن النجاح الكبير الذي حققته المدن الصناعية في جذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، ناهيك عن تأمين فرص عمل جديدة

(من مناطق سكنية- بنوك- مناطق حرة- موانئ جافة- مناطق خضراء) وغيرها، وفق نظام إحداث وتنفيذ واستثمار المناطق الصناعية والحرفية في الوحدات الإدارية والبلديات، وتستوعب المناطق الصناعية والحرفية جميع الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة غير الملوثة ويهدف الحد من المخالفات في المدن الصناعية تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث سُنّت التشريعات البيئية بإلزام المصانع بضرورة تنفيذ محطات لمعالجة مياه الصرف الصناعي الناتج عنها، وذلك من أجل حماية البيئة المحيطة ومصادر المياه الجوفية والسطحية فيها.

وتعد المدن الصناعية حاضنة مناسبة لاستيعاب المشاريع الصناعية - الحالية والمستقبلية - بمختلف أنواعها، مجهزة بشبكات خدمات بنية تحتية متكاملة بسعر التكلفة وبأقساط مريحة، بالإضافة إلى تنظيم الصناعات وتكاملها، بما يضمن الدعم الأمثل لها.

كما تضم المدن الصناعية في سورية (عدرا- الشيخ نجار- حسياء- دير الزور) مقاسم للصناعات المختلفة، فضلاً عن توفر جميع الفعاليات المتممة الخدمية والتجارية والإدارية



KERN - AARAU - SUISSE

N 28138

كما سيتم عرض النشاطات والإجراءات التي تقوم بها المديرية العامة للمصالح العقارية لتطوير عملها من خلال الأتمتة المعلوماتية المتكاملة للمديرية وفروعها، والأرشيف الرقمي للوثائق والمخططات العقارية والمنظومة التشريعية ذات العلاقة، بهدف تبسيط الإجراءات في توثيق حق الملكية وحمايتها، حيث إنّ السجل العقاري في سورية يشكل الملاذ الآمن للمواطنين في توثيق الملكية وحماية تداولها، وقد تعززت قيمته المعنوية لدى الجهات العامة والأفراد من خلال القوانين والأنظمة التي تصون الملكية، تنفيذاً لما ورد في دستور الجمهورية العربية السورية. كما يعدّ السجل العقاري ووثائقه المتممة قيمة وطنية هامة، وقد أولت الحكومة اهتماماً خاصاً لتطوير عمل المصالح العقارية في توطین التقانات الحديثة، بما يحقق الارتقاء بوظيفة السجل العقاري.



وفي السياق ذاته واستناداً للمرسوم التشريعي /٦٦/ لعام ٢٠١٢ الذي هو أولى خطوات إعادة الإعمار والقاضي بإحداث منطقتين تنظيميتين، (الأولى جنوب شرق المزة من المنطقتين العقاريتين مزة _ كفرسوسة، والثانية جنوب المتحلق الجنوبي من المناطق العقارية مزة _ كفرسوسة _ قنوات بساتين _ داريا _ القدم)، تم إحداث الشركة القابضة المساهمة المغفلة الخاصة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم /١٩/ لعام ٢٠١٥ وبقرار السيد وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ٢٤١/ن تاريخ ١٤/١٢/٢٠١٥، والتي تحمل الرؤية التالية: «تتطلع إلى أن تصبح شركة رائدة ونموذجاً في مجال تطوير المناطق التنظيمية والأحياء السكنية المتكاملة وتقديمها للمواطنين مع أفضل الخدمات بمختلف فئاتهم في بلدنا الحبيب»، كما تقدم الرسالة التالية: «تسخير كل الطاقات والقدرات للالتزام بالعهد وتلبية الاحتياجات على المدى القصير والطويل وبأعلى مستويات الجودة والكفاءة المهنية من خلال الاعتماد على فريق متكامل ذي خبرة واسعة بمجال الإدارة والتنظيم والبناء والتعمير».

كما يظهر دور وزارة الإدارة المحلية والبيئة في تطوير قطاع النقل الجماعي ضمن المدن، بهدف تحقيق منظومة نقل جماعي متطورة ولأثقة وصديقة للبيئة، وتطوير عمل شركات القطاع العام (شركات النقل الداخلي) القائمة لتقديم خدمات مميزة للمواطن، وإظهار دور المشاريع التنموية في الوحدات الإدارية، وقد اهتمت الوزارة بقطاع النقل من خلال شركات النقل الداخلي، إذ منذ بداية الأزمة السورية وشركات النقل بكامل أسطولها وطاقتها كانت حاضرة في أبرز الأحداث السورية، عبر مساهمتها في جميع الفعاليات والأنشطة الوطنية والشعبية في المحافظات السورية، ورفد الجيش العربي السوري بمهمات التنقل بالباصات على جميع محاور الجبهات والمناطق الحرجة أمنياً، وإخراج الحالات الإنسانية والحرجة ونقل المهجرين والفارين من بطش الإرهاب من جميع المناطق السورية إلى مراكز الإقامة المؤقتة، وإخراج المسلحين من مناطق وجودهم في المحافظات السورية إلى المناطق المتفق عليها، واستمرار عملها في تأمين نقل المواطنين في داخل المدن والأرياف وتقوم وزارة الإدارة المحلية والبيئة بدعم منظومة النقل على مستوى المدن من خلال دعم شركات النقل الداخلي، وتأهيل كوادر مختصة لرفد قطاع النقل بالسائقين والفنيين، وهناك خطة لشراء ألف باص في المرحلة المقبلة، وتشجيع القطاع الخاص والمشارك للاستثمار في مجال النقل الجماعي





وقامت الوزارة بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية بالعديد من (المشاريع) والبرامج التي تلامس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، و كان الهدف الأسمى دعم ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين، ومن تلك (المشاريع) :

«مشروع جريح الوطن»، وفي هذا الخصوص صدر تعميم على السادة المحافظين تضمن موضوع مواءمة منازل الجرحى وتعيين مرافق للجريح (بالنسبة لجرحى القوات الرديفة سيتم تنفيذ مواءمة المنازل من خلال شركات القطاع العام الإنشائي والخدمات الفنية في المحافظات، ويتم تغطية هذه النفقات من حساب لجنة إعادة الإعمار)، (وبالنسبة لتعيين مرافق للجريح سيتم إبرام عقود سنوية لدى أقرب وحدة إدارية من مسكن الجريح، وتمويل من وزارة الإدارة المحلية). وصدر تعميم على السادة المحافظين تأكيداً على التعميم السابق وقد أضيف إليه إحداث مكتب متفرغ في مديرية الخدمات الفنية مهمته التنسيق مع الأمانة السورية للتنمية لتنفيذ كل مايرد من طلبات خاصة بمواءمة منازل الجرحى بالسرعة الكلية

كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة الإدارة المحلية والبيئة والأمانة السورية للتنمية هدفها تنسيق الجهود من أجل المساهمة في تحسين الأوضاع الاقتصادية للفئات الفقيرة والأشد فقراً من خلال إحداث صناديق إقراض من دون فوائد في المحافظات السورية، «مشروعي» بهدف دعم التجمعات السكانية ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية من خلال تأسيس صناديق مالية غير ربحية تقدم التمويل المتناهي الصغر للفئات الفقيرة والأشد فقراً بهدف تأسيس (مشاريعهم) الخاصة المدرة للدخل أو التوسع في (مشاريع) قائمة وتقديم برامج نوعية من خلال التنسيق مع جهات خاصة وحكومية وأهلية لإقامة (مشاريع) لتشغيل الناتج الوطني وزيادته.



وقد شكّلت الحكومة لجنة الإغاثة برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة، والتي من مهامها تنسيق الأعمال الإغاثية والإنسانية على المستوى الحكومي (مركزي- مركزي، محلي)، والتنسيق (حكومي- غير حكومي)، والتنسيق (الوطني - الدولي)، وإقرار رؤية استراتيجية وطنية شاملة يتم إعدادها من هيئة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الجهات المعنية على المستوى المركزي المحلي، وإقرار الأهداف المرورية (المشاريع)، الإنسانية وفق الاحتياجات والأولويات الوطنية، وتحديد أدوار الشركاء الفاعلين في العمل الإغاثي والإنساني على المستويات كافة والإشراف عليها، تتبع تنفيذ خطط الوزارات والمحافظات، وإجراء عملية تقييم تنفيذ الخطط وفق مؤشرات تضعها هيئة التخطيط والتعاون الدولي تعتمدها اللجنة، والتنسيق بما يخص إعادة تأهيل المناطق المتضررة التي أعيد إليها الأمن والاستقرار، بهدف إعادة المهجرين إليها وتأمين (المشاريع) التنموية الكفيلة بعودة الحياة

وقد شكّلت الحكومة لجنة إعادة الإعمار برئاسة وزير الإدارة المحلية والبيئة، التي من مهامها صرف قيمة التعويضات المستحقة عن الأضرار التي لحقت بالملكيات الخاصة للمواطنين غير المؤمن عليها في المحافظات نتيجة الأعمال الإرهابية، وفق جداول مدروسة ومعدّة من اللجان الفرعية في جميع المحافظات، بالاستناد إلى الأسس والنسب المعتمدة للتعويض لدى لجنة إعادة الإعمار، فضلاً عن صرف سلف وتعويضات للعسكريين وفق جداول وزارتي الدفاع والداخلية، واعتماد الكلف التقديرية المعدّة لدى الوزارات والمحافظات والجهات العامة المعنية اللازمة لإعادة تأهيل المباني العامة وصيانتها، وإقرار الخطة الإسعافية السنوية للوزارات والجهات العامة التابعة لها، وتمويل إنشاء وحدات سكنية للإيواء المؤقت في المحافظات بحسب الحاجة عن طريق الشركات الإنشائية العامة، مثل (الشركة العامة للبناء والتعمير) بعد موافقة مجلس الوزراء.



الصناعية (UNIDO)، والذي يهدف إلى مساعدة الجمهورية العربية السورية على تنفيذ جميع التزامات القطر فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية طبقة الأوزون، كما تتابع كل ما يتعلق بالاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية والمشاركة الفعالة باجتماعات التشاور والتفاوض حول القرارات الصادرة مع مراعاة تنفيذ بنود الاتفاقية والقرارات الصادرة عنها، وتجنب فرض أية التزامات على الدول النامية، وتعمل على دمج البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي في (المشاريع) التنفيذية والسياسات والاستراتيجيات الهادفة لتطبيق الطاقات المتجددة والإنتاج الأنظف، حيث قامت بتنفيذ مشروع ضخ مياه بئر زراعية في مدينة معلولا - ريف دمشق لري الأراضي الزراعية من خلال توفير الطاقة الكهربائية اللازمة عبر اللواقط الشمسية، وتنفيذ مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية بالطاقة الشمسية على سطح وزارة الإدارة المحلية والبيئة (البحصة) باستطاعة 15 كيلوواط ساعي، وتنفذ مشروع العلامة البيئية-ECO-Label، والهدف منه توافق المنتجات مع الشروط والمعايير البيئية والصحية وتحقيق الاستدامة والتنافسية التصديرية للمنتج

وقد باشرت الوزارة بمشروع تطبيق نموذج الإدارة البيئية المتكاملة في محافظة طرطوس بالمخيم البيئي الوطني في القدموس الذي يهدف إلى إرساء القواعد البيئية للتنمية (المستدامة)، وتنفيذ عدد من الدراسات والأبحاث البيئية بالتعاون مع جامعة الأندلس، لاسيما في مجال النباتات الطبية وإعادة تأهيل وتصنيف الفلورا في مناطق القدموس ومصيف، وإعداد برنامج إلكتروني يتم من خلاله الحصول على جميع نتائج الأبحاث العلمية التي تجري في مراكز الدراسات والمؤسسات العلمية والأكاديمية وتنفيذ مشروع المرصد البيئي الوطني بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد هو عبارة عن منظومة معلومات بيئية متكاملة، وقد عملت على متابعة عمل محطات مراقبة نوعية الهواء الموجودة في أغلب محافظات القطر، ومتابعة بيانات مراقبة الهواء في المحافظات بغية إعداد تقارير الهواء الدورية والشاملة على مستوى القطر، ووضع المعايير والحدود القصوى المسموح بها للهواء المحيط، والهواء عند المصدر، والضجيج، وغيرها من المواصفات المرتبطة بتلوث الهواء بالتنسيق مع الجهات المعنية وتنفيذ مشروع تعزيز المؤسسات بالمرحلة الخامسة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية

كما تسعى وزارة الإدارة المحلية والبيئة إلى خلق مجتمع واع ومدرك لقضايا البيئة، ويتمتع بسلوكيات إيجابية تساهم في إعادة التوازن للنظام البيئي، وذلك من خلال تعزيز مشاركة الفئات والشرائح المجتمعية المختلفة في العمل من أجل البيئة وترسيخ القيم البيئية ومفاهيم المواطنة والتربية البيئية والمشاركة والعمل التطوعي والإصحاح البيئي والتنمية (المستدامة)، باستخدام أساليب التواصل الحديثة ووسائل الإعلام المختلفة عبر إصدار مطبوعات بيئية توعوية هادفة، وتحقيق سلوكيات مجتمعية إيجابية بيئية من خلال حملات توعوية ميدانية تقوم الوزارة بتنفيذها مع الجهات المعنية، ودعم الجمعيات الأهلية البيئية وتشجيعها وإشراكها في تحقيق أهداف الوزارة التنموية.





بالتعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد ، وإعداد مذكرة تعاون مع مركز RAC/SPA (المركز الإقليمي لنشاطات المناطق المحمية ذات الأهمية الخاصة) ، وتقديم الوزارة العديد من الخدمات المخبرية كالمساعدة والدعم للمخابر المهتمة أو المخصصة لإجراء الفحوص والاختبارات البيئية ، ومراقبة تلوث الهواء في المناطق السكنية الحضرية والصناعية ، ومراقبة تلوث الهواء والضجيج في بيئة العمل في المعامل والمنشآت الصناعية ، ومراقبة وتحديد طيف واسع من الملوثات البيئية في المياه عبر (مشاريع) مشتركة مع القطاعات العامة والمنظمات الدولية والمراكز البحثية ، وقياس الملوثات الناتجة عن انبعاثات مداخل المنشآت الصناعية ، وتحديد الملوثات في مياه الصرف الصحي للتجمعات السكانية والمعامل والمنشآت الصناعية ، وتحليل الأثر المتبقي للمعادن الثقيلة والمبيدات في الأراضي الزراعية والنباتات والمياه الجوفية ومياه الري وتأثيرها على النبات والتربة الزراعية ، وتحليل الأثر المتبقي للمعادن الثقيلة في الحمأة والنفايات الصلبة للبلديات ، والمشاركة مع القطاعات العامة لإجراء التحاليل البيئية اللازمة للتفتيش البيئي لتحسين عمل المنشآت الصناعية ، والقيام بإجراء التحاليل الخاصة بالمعامل والمنشآت الصناعية للحصول على الترخيص البيئي أو المراجعة البيئية ، والمشاركة ببرامج المقارنة لضبط الجودة مع الوكالة الدولية لهيئة الطاقة الذرية ، وتقديم خدمات مأجورة للقطاعات العام والخاص في تحليل الملوثات البيئية وفي إطار سعي الوزارة لتوفير بيئة صحية وأمنة للمواطنين وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية ، قامت بإصدار التعليمات التنفيذية لإجراءات تقييم الأثر البيئي التي تتضمن الإجراءات المؤسسية لعملية التقييم ومراحلها ودور الوزارة والجهات المعنية الأخرى في كل مرحلة كما قامت بإصدار عدة أدلة إرشادية تخصصية: دليل الاشتراطات البيئية للصناعات ، الذي يقدم الاشتراطات والضوابط البيئية الناظمة والواجب تطبيقها على الصناعات للتخفيف من التلوث الناجم عن عملها - دليل تقييم الأثر البيئي لمشاريع محطات معالجة مياه الصرف الصحي - دليل تقييم الأثر البيئي لمشاريع المطامر الصحية للنفايات البلدية الصلبة - دليل المراجعة البيئية لمعاصر الزيتون ، إضافة إلى الدراسة الأولية للواقع الراهن للمقالع في سورية من حيث توزيعها وانتشارها في محافظات القطر وتسليط الضوء على التلوث الناجم عن عملها ، ووضع الاشتراطات البيئية والضوابط الناظمة للحد من التلوث الناجم عنها - الدليل الإرشادي لعمارة الخضراء في سورية

وأيضاً تمارس الوزارة دورها في حماية البيئة من التلوث الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات ، وقد قامت بتنفيذ العديد من الدراسات والمشاريع الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية وإدارة النفايات ، كالمترسم الوطني للسلامة الكيميائية، والتخلص الآمن من المبيدات المنتهية الصلاحية ، والجرد الوطني لمركبات الزئبق واستخداماته ، كما تم وضع الخطط الوطنية الخاصة بإدارة الملوثات العضوية الثابتة ومركبات الزئبق ، وقامت الوزارة بإعداد الخطة الوطنية للاستعداد والاستجابة لحوادث التلوث النفطي في البحر بالتعاون مع المركز الإقليمي للاستعداد والاستجابة لحالات التلوث الطارئ بالنفط والتابع لاتفاقية برشلونة ومتابعة تطويرها ، ومتابعة الاتفاقيات الدولية التي تعنى بموضوعات السلامة الكيميائية وإدارة النفايات الخطرة ، مثل اتفاقيات (بازل وروتterdam واستكهولم وميناماتا ، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية)، ومتابعة تنفيذ جميع البرامج الوطنية لتنفيذ متطلبات هذه الاتفاقيات

كما قامت وزارة الإدارة المحلية والبيئة بتطوير مواصفات المخلفات السائلة المسموح بطرحها في البيئة المائية/٣٤٧٤/ ، ودراسة المواصفة رقم /٤٥/ الخاصة بمياه الشرب وتعديلها ، ودراسة وتعديل المواصفة رقم /٢٥٨٠/ الخاصة بالمخلفات السائلة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية المنتهية إلى شبكة الصرف ، وإعداد دليل تقييم جودة المسطحات والمجاري المائية في سورية ، والعمل على تحقيق هدف أساسي استراتيجي ، وهو «الوصول إلى مسطحات ومجار مائية نظيفة في سورية مع حلول عام ٢٠٣٥» ، حيث تم وضع برنامج وطني مبني على خطط تخفيض التلوث على مستوى في أحواض المجاري المائية الرئيسية في سورية، تبنى هذه الخطط على نهج الإدارة البيئية المتكاملة للموارد المائية ، من خلال تنفيذ (مشاريع) المراقبة والإدارة البيئية للأنهار الرئيسية وبحيراتها في سورية ، وعملت على إنشاء قاعدة بيانات علمية في مجال الهندسة الوراثية الحيوية وتطبيقاتها ، وزيادة المساحات الخضراء وعدد الحدائق البيئية ، والتعريف بالسياحة البيئية ، والإشراف على النشاطات الخاصة بها في المواقع والمحميات الطبيعية ، ودعم التوجه إلى الزراعة العضوية والزراعة النظيفة على المستوى الوطني ودراسة معدل فقدان الكربون العضوي من التربة المتدهورة في سورية ، وإعداد التقرير الوطني الخامس عن حالة التنوع الحيوي في سورية ، وإعداد مؤشرات التنمية (المستدامة) للعام ٢٠٣٠ بما يخص التنوع الحيوي والأراضي ، واستكمال أعمال مشروع رصد ومراقبة العواصف الغبارية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد



تحت رعاية الدكتور بشار الأسد
رئيس الجمهورية العربية السورية

معرض دمشق الدولي

59

DAMASCUS INTERNATIONAL FAIR

سورية... نبض الحياة

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

www.mola.gov.sy

فاكس: ٠٠٩٦٣١١٢٣١٨٩٢٨

هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٣١٨٩٢٨

الإشراف العام: د. سحر عمران

إعداد ومتابعة: م. منال إبراهيم - م. يوسف العثمان - م. نيروز عيسى

الإشراف الفني: بسام عيسى